ARAB AUTHORITY FOR
AGRICULTURAL INVESTMENT & DEVELOPMENT

الهيئة العربية
للاستثمار والإنماء الزراعي

سلسلة الأمن الغذائي

الأمن الغذائي العربي

الواقع والتحديات

دولة الإمارات العربية المتحدة

الإصدار الأول

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
أولاً: القطاع الزراعى فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2019-2025.	4 - 6
ثانياً: الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي.	6 - 15
ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.	16 – 17
رابعاً: سياسات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.	17 - 20
خامساً: دور الاستثمار المحلى والأجنبى لتحقيق الأمن الغذائى وتحديات المستقبل.	21 -25
سادساً: التحديات والتوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.	25 -26

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	القيمة المضافة للقطاع الزراعى (مليار دولار أمريكى) ونسبة ما يشكله من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2016-2025).	5
2	قيم الفجوة الغذائية (مليار دولار أمريكي) ونسب الاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	7
3	نسب الاكتفاء الذاتى الغذائى للمحاصيل والمنتجات فى دولة الإمارات العربية المتحدة.	12
4	مؤشرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.	16
5	قيم تدفق الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبى المباشر الموجه لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكى) فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025.	22

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قيم إجمالى الفجوة الغذائية (مليار دولار أمريكى) فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي للفترة 2016-2025.	8
2	قيم إجمالي الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي للفترة 2016-2025.	9
3	قيم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب (مليار دولار أمريكى) فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	10
4	قيم الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	11
5	نسب الاكتفاء الذاتى لمحاصيل الحبوب فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	13
6	نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	14
7	نسبة الاكتفاء الذاتى لسلعة الألبان ومنتجاتها فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.	15
8	قيم تدفق الاستثمارات المحلية الموجه لقطاع الزراعة (مليار دولار أمريكى) فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025.	22
9	قيم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكى) فى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025.	24

جهود الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتحديات المستقبلية

مقدمة

تسعى الدول في مختلف مناطق العالم إلى تحقيق درجات مرتفعة من مؤشرات الأمن الغذائي عن طريق تحقيق نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في مختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات المتحققة من إنتاجات القطاع الزراعي، ومما ساعد على ارتفاع أهمية تحقيق مؤشرات مرتفعة من الأمن الغذائي هو الأزمات المحلية والعالمية في مختلف مناطق العالم وما يشكله ذلك من تحديات وعدم انتظام وخلل في سلاسل التوريد وما يتركه من أثر سلبي على مؤشرات الأمن الغذائي في مختلف دول العالم وبدرجات مختلفة.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول العربية التي تحقق درجات مرتفعة في مؤشرات الأمن الغذائي، وذلك عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتعلق بضرورة استمرار وتنوع مصادر التوريد وعدم الاعتماد على مُورِد واحد، وكل هذه الجهود جاءت على مدار سنوات من العمل المتناسق، والذي يتناسق مع "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051".

لمعرفة جهود الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة تم توضيح حجم الاكتفاء الذاتي عن طريق معرفة قيمة الفجوة الغذائية للمحاصيل والمنتجات في دولة الإمارات العربية المتحدة مع بيان مجموعة من المؤشرات والتي تتعلق بالقطاع الزراعي، ثم تم بيان مجموعة من السياسات المتبعة، والتي كانت وراء تحقيق درجات مرتفعة من مؤشرات الأمن الغذائي، وتم توضيح الفرص الاستثمارية التي من الممكن تنفيذها لتحقق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي، والتي تساعد على مواجهة التحديات المستقبلية، ولبيان ذلك تم إعداد مجموعة من النقاط كما يلي:

أولاً: القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2019 -2025.

تبرز أهمية القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة في كونه ركيزة استراتيجية في تعزيز الأمن الغذائي من خلال استخدام الأساليب والأدوات التكنولوجية الحديثة مثل الزراعة المائية والزراعة العضوي، وتبرز أهمية القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال رفع مستويات الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية، كذلك تساهم المشاريع الاستراتيجية في تقليل الاعتماد على الاستيراد كما هو الحال في زراعة القمح (مزارع مليحة، كما يساهم القطاع الزراعي في تقليل الفاقد والهدر واستخدام الطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي (بوابة حكومة الإمارات).

توجد زراعة مائية وعضوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشمل بالدرجة الأساس زراعة الخضروات وبعض الفواكه، والتي تحقق نسبة اكتفاء ذاتي بحوالي من 20% إلى 40% من الاكتفاء الذاتي حسب المواسم الزراعية، كما تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير

البحوث الزراعية بغرض تطوير أصناف نباتية وسلالات حيوانية قادرة على التكيف مع المناخ الحار في المنطقة الجغرافية؛ مما أدى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في منتجات البيض والدواجن بنسبة تصل إلى 85% إلى 90% مما يعزز من تحقيق مستويات مرتفعة في مؤشرات الأمن الغذائي (بوابة حكومة الإمارات).

توجد مجموعة من التحديات التي تعيق توسع مساحات الأراضي الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبرزها البيئة الصحراوية والتربة الرملية، بالإضافة إلى ندرة المياه الصالحة للري وارتفاع تكاليف البدائل الأخرى للري، بالإضافة إلى تحديات الناتجة عن التغير المناخي.

1- القيمة المضافة للقطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تمثل القيمة المضافة للقطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بقيمة بلغت حوالي 4.25 مليار دولار في عام 2024, وعلى الرغم من التحديات، فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي المركز الثامن من حيث القيمة من أصل 21 دولة عربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025), والجدول رقم (1) يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي ونسبة ما يشكله من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة منذ عام 2016 ولغاية عام 2025 وكما يلي:

الجدول رقم (1)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليار دولار أمريكي) ونسبة ما يشكله من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2016-2025).

السنة	القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليار دولار أمريكي)	النسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
2016	2.7	%0.8
2017	2.9	%0.8
2018	3	%0.8
2019	3	%0.7
2020	2.8	%0.8
2021	3.8	%0.8
2022	5	%0.8
2023	4.1	%0.8
2024	4.25	%0.7
*2025	4.6	%0.7

- تعني بيانات أولية قابلة للتغيير.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من 2017 لغاية عام 2025 وبيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الزراعي منذ عام 2023 إلا أن نسبة ما تشكله من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي وأبرزها قطاع الصناعات وقطاع تجارة التجزئة والجملة وقطاع الأنشطة المالية والتأمين وقطاعات الخدمات وقطاع الخدمات الحكومية والعقارات والبناء والتشييد (وزارة الاقتصاد 2023) (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 2024).

2- القوة العاملة في القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يبلغ حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 100 ألف شخص يمثلون حوالي 1% من إجمالي القوة العاملة في الدولة (بيانات البنك الدولي 2026), وتمتاز العمالة في الزراعة بالكفاءة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول العربية الأخرى، فخلال الفترة منذ عام 2019 ولغاية عام 2025 بلغ متوسط إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي حوالي 2.43% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الدول العربية، على الرغم أن عدد العاملين في قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل فقط 0.33% من متوسط إجمالي عدد العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية خلال نفس الفترة الزمنية (وبيانات البنك الدولي 2026)، وبلغ نصيب العامل الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في عام 2024 حوالي 44.8 ألف دولار أمريكي وهو من أعلى الأرقام في المنطقة العربية (بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2026), وهذا يدل على أن استخدام التطور تكنلوجي وتطوير البنى تحتية واستخدام أساليب الزراعة الحديثة والفعالة تأتي بنتائج من شأنها أن ترفع كفاءة قيمة الإنتاج الزراعي.

ثانياً: الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي.

تبلغ قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 4.1 مليار دولار في عام 2025 (قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة 2025)، أما نسب الاكتفاء الذاتي لمكونات الفجوة الغذائية، فتختلف من صنف إلى آخر، والجدول رقم (2) يوضح قيم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة منذ عام 2016 ولغاية عام 2025 وكما يلي:

جدول رقم (2)

قيم الفجوة الغذائية (مليار دولار أمريكي) والاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025*
إجمالي قيمة الفجوة الغذائية	7	5.9	6	5.8	4.1	4.3	4.9	4.07	4.09	4.1
نسب التغير السنوي للفجوة الغذائية	-	-%15.7	%1.7	-%3.3	-%46.5	%6.5	%48.5	-%17	%0.5	%0.25
قيم الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم	1.53	1.57	1.6	1.58	1.42	1.61	1.62	1.61	1.83	1.98
نسب الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم	%20	%21	%9	%21	%22	%21	%21	%21	%21	%20
قيم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب	0.84	1.02	0.78	0.92	1.07	0.88	0.83	0.86	0.79	0.82
نسب الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب	%0.3	%0.7	%0.7	%0.7	%0.5	%1	%1	%1	%1	%1
قيم الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها	0.84	1.02	0.78	0.61	0.73	0.65	0.66	0.45	0.51	0.54
نسب الاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها	%12	%28	%18	%28	%16	%21	%22	%23	%24	%25
قيم الفجوة الغذائية لسلع ومنتجات أخرى	3.79	2.29	2.84	2.69	0.88	1.16	1.79	1.15	0.96	0.76

* تعني بيانات أولية قابلة للتغيير.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من 2019 لغاية عام 2025، بيانات البنك الدولي، بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

يلاحظ من الجدول رقم (2) إن قيم الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد انخفضت بحوالي 3 مليار دولار مقارنة بعام 2016، ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من الاستثمارات في القطاع الزراعي خاصة في مجال الزراعة الحديثة والمعتمدة على الاستدامة والابتكار في كافة المنتجات مثل الخضروات والفواكه وسلعة الألبان ومنتجاتها، والشكل رقم (1) يوضح تطور قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (1)

قيم إجمالي الفجوة الغذائية (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي للفترة 2016-2025.

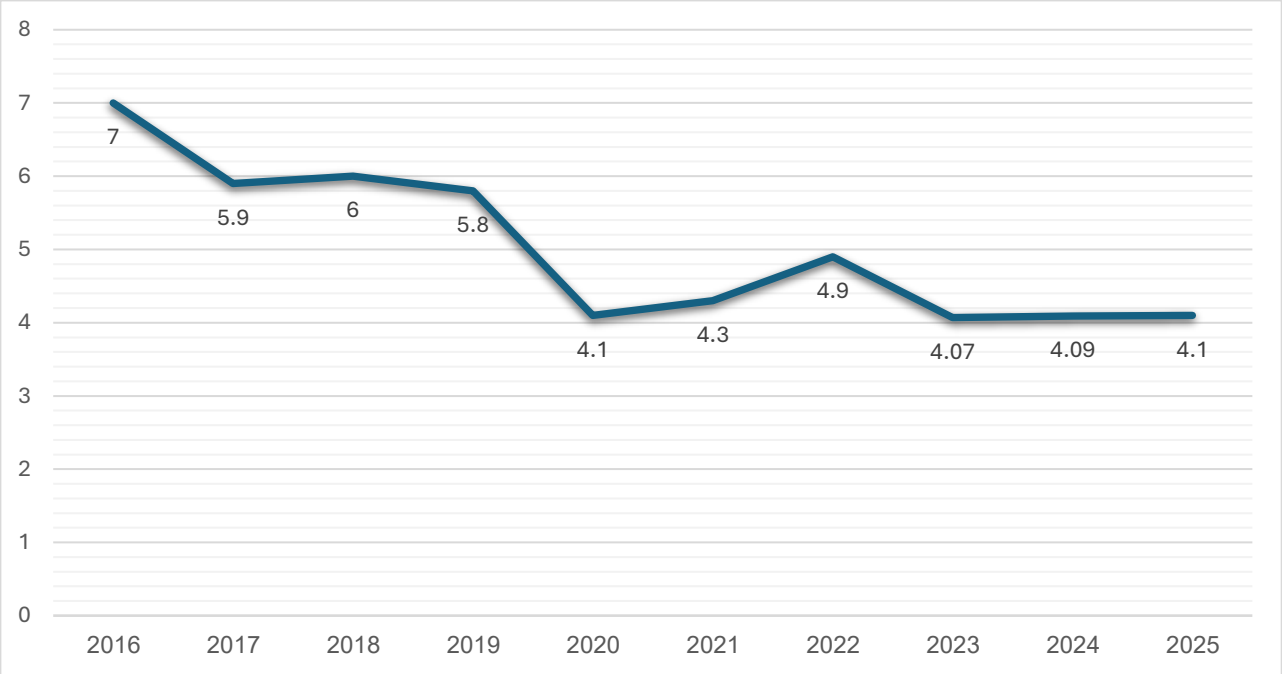

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) إن قيمة الفجوة الغذائية قد تراجعت من حوالي 7 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 4 مليار دولار في عام 2025، وهذا يدل على نجاح السياسات الزراعية التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة في جهودها لتقليص الفجوة الغذائية، على الرغم من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي مثل ندرة الأراضي الصالحة للزراعة والمياه الصالحة للري وآثار التغير المناخي.

تختلف قيم الفجوة الغذائية من المحاصيل والمنتجات الرئيسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنظر إلى قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فسنجد أن هناك 3 أصناف رئيسية تمثل أكثر من 80% من قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي ومنتجات اللحوم، وتمثل حوالي 46% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية

ومحاصـــيل الحبوب التي تمثل حوالي 21% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية وســـلعة الألبان ومنتجاتها التي تمثل حوالي 13% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، وتم توضيحها كما يلي:

1- قيمة الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم

تتصدر منتجات اللحوم الأصناف التي تشكل قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 46% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والشـــكل رقم (2) يوضـــح تطور قيمة الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (2)

قيم إجمالي الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي للفترة 2016-2025.

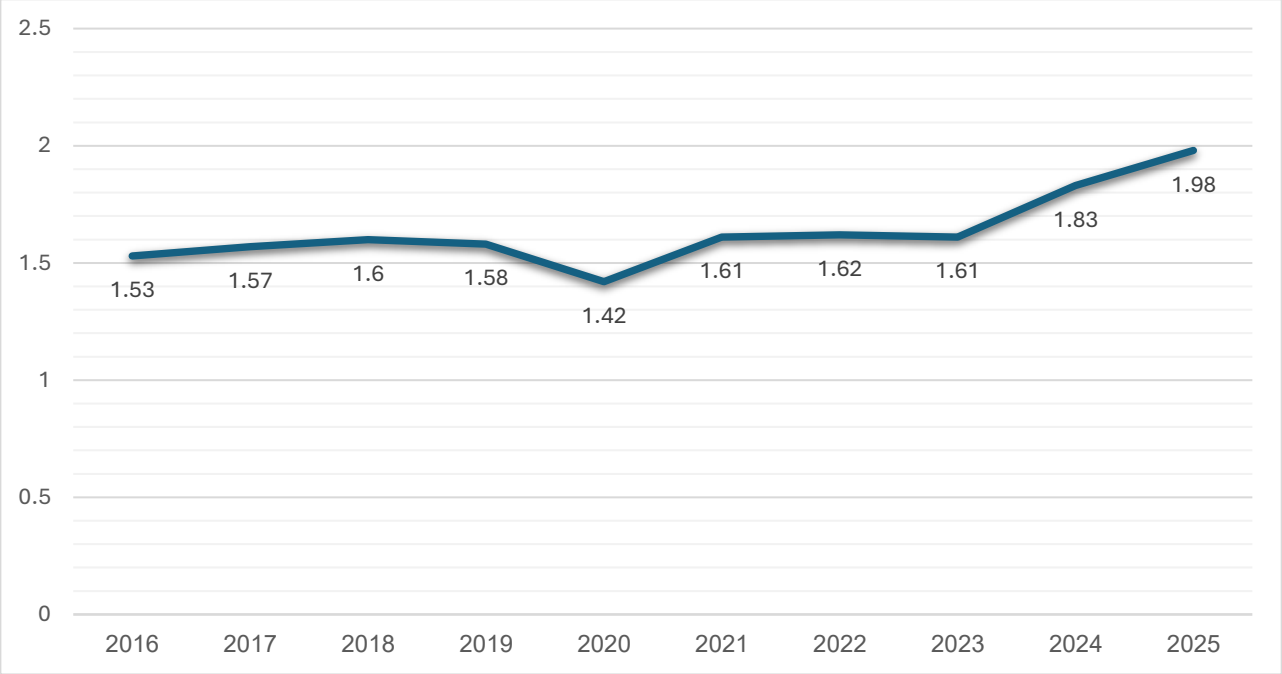

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يُلاحظ من الشكل رقم (2) أن قيمة الفجوة الغذائية لمنتجات اللحوم استمرت بالارتفاع منذ عام 2020 للتجاوز في الأعوام اللاحقة القيم التي بلغتها قبل عام 2020، وهذا يدل على ارتفاع الطلب على منتجات اللحوم خاصة مع ارتفاع القوة الشرائية للأفراد وكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الوجهات ســياحية في العالم، وتجذب عدداً كبيراً من الســياح على مدار الســنة وبأحدث ترفيهية وتجارية وثقافية ورياضـــية متنوعة، وتجدر الإشـــارة إلى أن منتجات اللحوم قد

تشـــكل نصـــف قيمة الفجوة الغذائية في الأعوام اللاحقة إذا ما تم أخذ جميع العوامل بنظر الاعتبار، وهنا تبرز أهمية الاستثمارات المطلوبة لهذا القطاع لتقليص قيمة الفجوة الغذائية.

2- قيم الفجوة الغذائية محاصيل الحبوب.

تمثل محاصـــيل الحبوب حوالي 21% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشـكل محصـول القمح أكثر من 80% منها، لذلك يمكن القول أن محصـول القمح هو المحصـول الأسـاسـي الذي يجب التركيز عليه لمعالجة الفجوة الغذائية لمحصـول الحبوب، والشـــكل رقم (3) يوضـــح تطور قيمة الفجوة الغذائية لمحاصـــيل الحبوب في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (3)

قيم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.

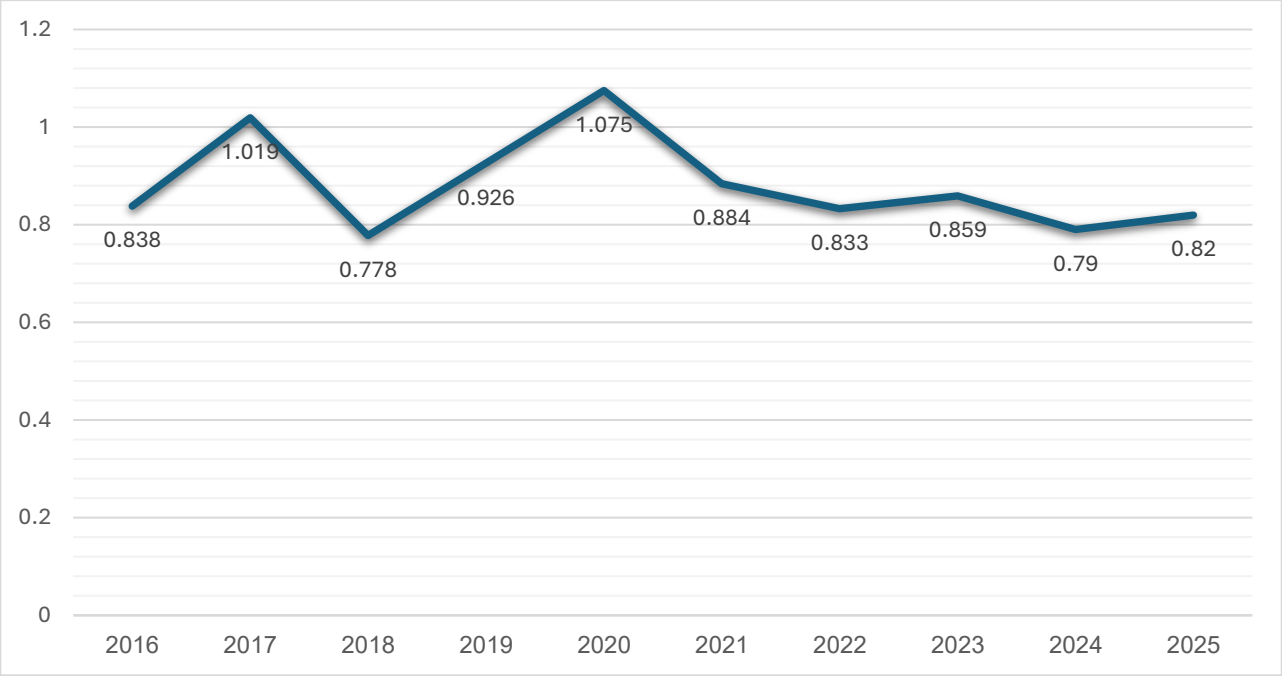

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يُلاحظ من الشكل رقم (3) أن قيمة الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب قد استقرت عند مستوى حوالي 0.8 مليار دولار أمريكي منذ عام 2016 باستثناء عام 2020 والذي بلغ حوالي 1.075 مليار دولار أمريكي.

3- قيمة الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها.

تأتي قيمة الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها في المركز الثالث في المنتجات التي تشـــكل إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل حوالي 13% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والشكل رقم (4) يوضح تطور قيمة الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (4)

قيم الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.

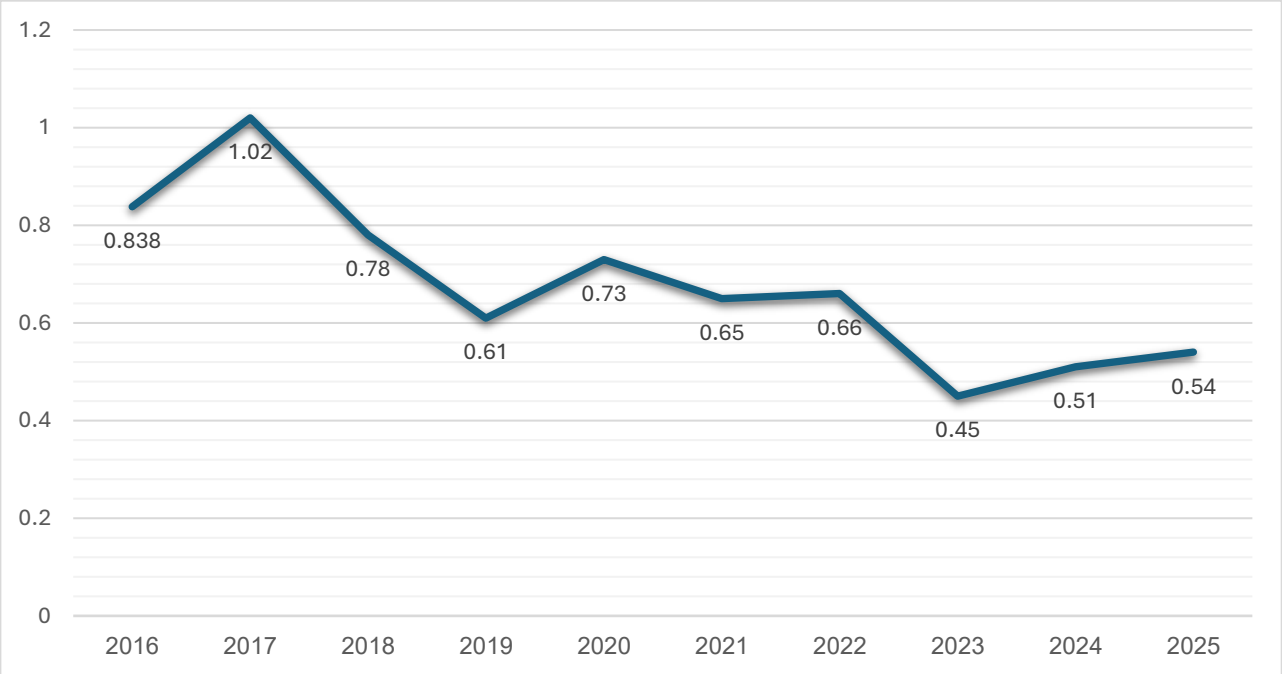

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025.، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.FAO..org/FAO.stat.

يلاحظ من الشكل رقم (4) أن قيمة الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها قد تراجعت، فبعد أن وصـــلت إلى أكثر من 1 مليار دولار أمريكي في عام 2017 تراجعت إلى حوالي 0.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وذلك بسبب توسع وإنشاء استثمارات لصناعات الألبان ومنتجاتها في الدولة خاصـــة بعد عام 2019، وقد بان الأثر الإيجابي في تقليص قيمة الفجوة الغذائية في الســـنوات اللاحقة، وهذا يدل على أن المنتجات والمحاصـــيل التي ترتفع فيها قيمة الفجوة الغذائية من الممكن أن تتراجع قيمة هذه الفجوة عن طريق الاســـتثمارات والتوســـع في إنتاج هذه المنتجات أو المحاصيل.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) تفاوت درجات الاكتفاء الذاتي للمحاصـــيل والمنتجات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ أقل نسـبة اكتفاء ذاتي في محاصـيل الحبوب بنسـبة تصـل إلى 1%، وتليها منتجات اللحوم بنسـبة تصـل إلى 20% ثم في المركز الثالث سـلعة الألبان ومنتجاتها بنسـبة تصـل إلى 23%، وهناك درجات متفاوتة من نسـب الاكتفاء الذاتي للمحاصـيل والمنتجات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك وكما يلي:

جدول رقم (3)

نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي للمحاصيل والمنتجات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنتج الغذائي	نسبة الاكتفاء الذاتي	الوضع العام
البيض	95% – 98%	شبه اكتفاء كامل
الدواجن	85% – 92%	اكتفاء مرتفع
الألبان ومشتقاتها	25%	اعتماد كبير على الاستيراد
الأسماك	30% – 50%	إنتاج محلي محدود
الخضروات	20% – 40%	اعتماد على الزراعة الحديثة
التمور	80% – 100%	اكتفاء شبه كامل
اللحوم الحمراء	20% –25 %	اعتماد كبير على الاستيراد
الحبوب (قمح/أرز)	حوالي 1%	اعتماد شبه كلي على الاستيراد
الزيوت والسكر	أقل من 5%	شبه انعدام الإنتاج المحلي

المصدر: UAE Government)،(ANSI، 2024)، (Statista، 2024)،.(2025 .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) إن نسب الاكتفاء الذاتي للمحاصيل والمنتجات الرئيسية تتفاوت في نسـب الاكتفاء الذاتي، فتنخفض في محصـول القمح والخضـروات والزيوت والسـكر، بينما ترتفع في منتجات التمور والبيض والدواجن، وفي الجدول رقم (2) تم تفصـيل نسـب الاكتفاء الذاتي منذ عام 2016 ولغاية عام 2025 وكما يلي:

1- حجم الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتراوح حجم الاكتفاء الذاتي لمحاصـيل الحبوب بحوالي نسـبة 1%، والشـكل رقم (5) يوضـح تطور حجم الاكتفاء الذاتي لمحاصـيل الحبوب في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (5)

نسب الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.

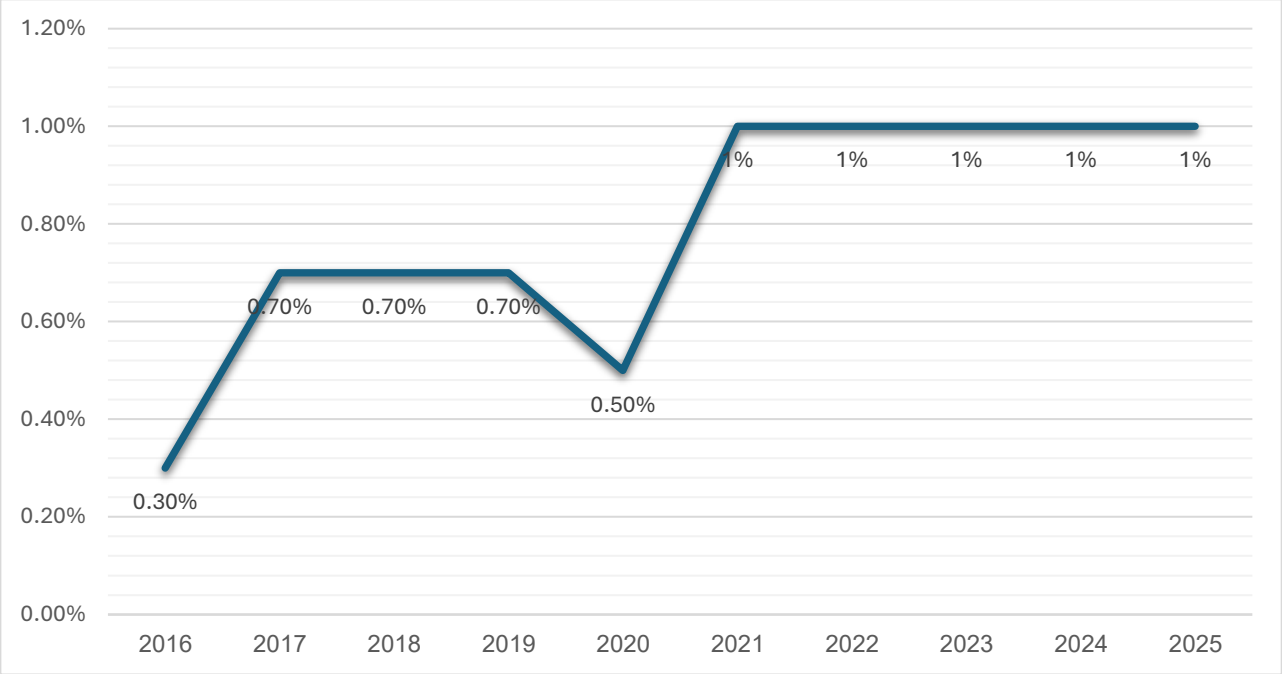

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025.، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يلاحظ من الشـكل رقم (5) إن نسـبة الاكتفاء الذاتي من محاصـيل الحبوب لم تتجاوز 1%، ويعود السـبب في ذلك إلى تحديات تحول دون زراعة محاصـيل الحبوب؛ بسـبب طبيعة التربة الصـحراوية وندرة المياه، بالإضـــافة إلى تحديات التغير المناخي؛ مما أدى إلى الاعتماد شـــبه الكامل على الاستيراد الخارجي لمحاصيل الحبوب، والذي يمثل القمح أكثر من 80% منها.

2- حجم الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتراوح حجم الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم بحوالي نسـبة 21%، والشـكل رقم (6) يوضـح تطور حجم الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (6)

نسب الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025

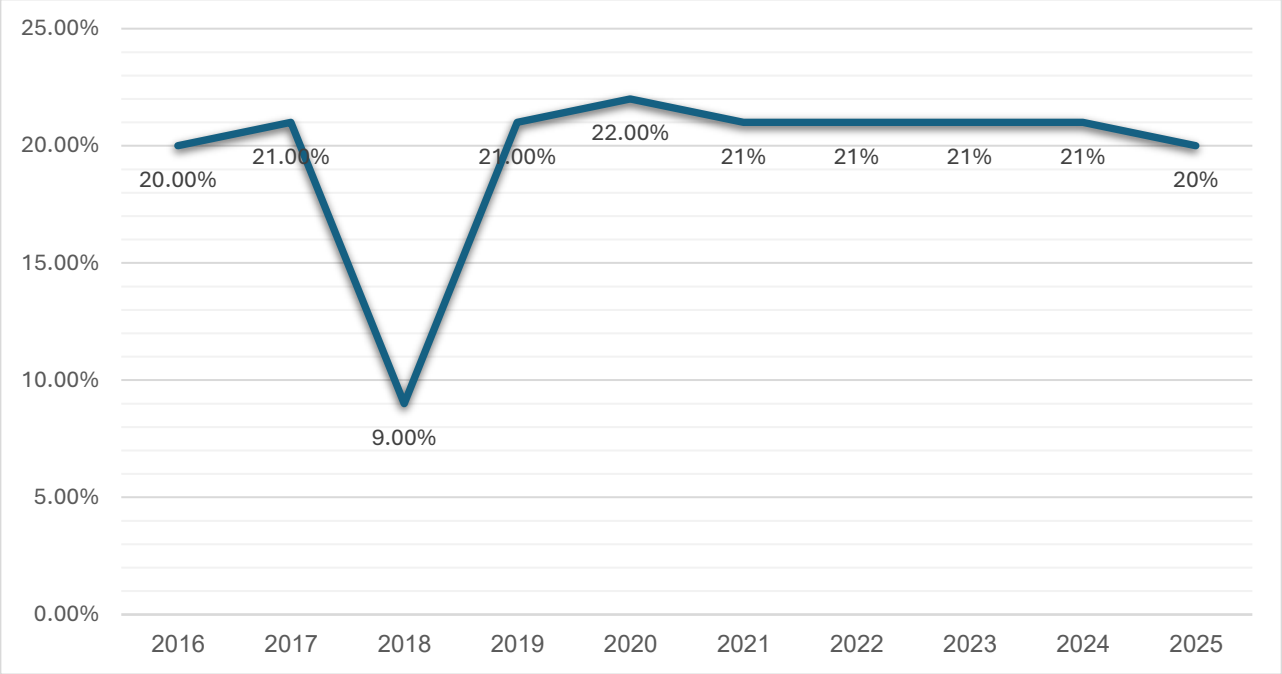

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025.، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يلاحظ من الشكل رقم (6) إن نسب الاكتفاء الذاتي من منتجات اللحوم لم تتجاوز 21%، ومن أبرز التحديات التي تواجه توســع الاســتثمارات في مجال إنتاج اللحوم هو ندرة المياه وارتفاع تكاليف البدائل، بالإضـــافة إلى ارتفاع تكاليف التشـــغيل؛ مما يدفع إلى توفير الاحتياج المحلي من خارج الدولة.

3- حجم الاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتراوح حجم الاكتفاء الذاتي لســلعة الألبان ومنتجاتها بحوالي نســبة 24%، والشــكل رقم (7) يوضح تطور حجم الاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (7)

نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2025.

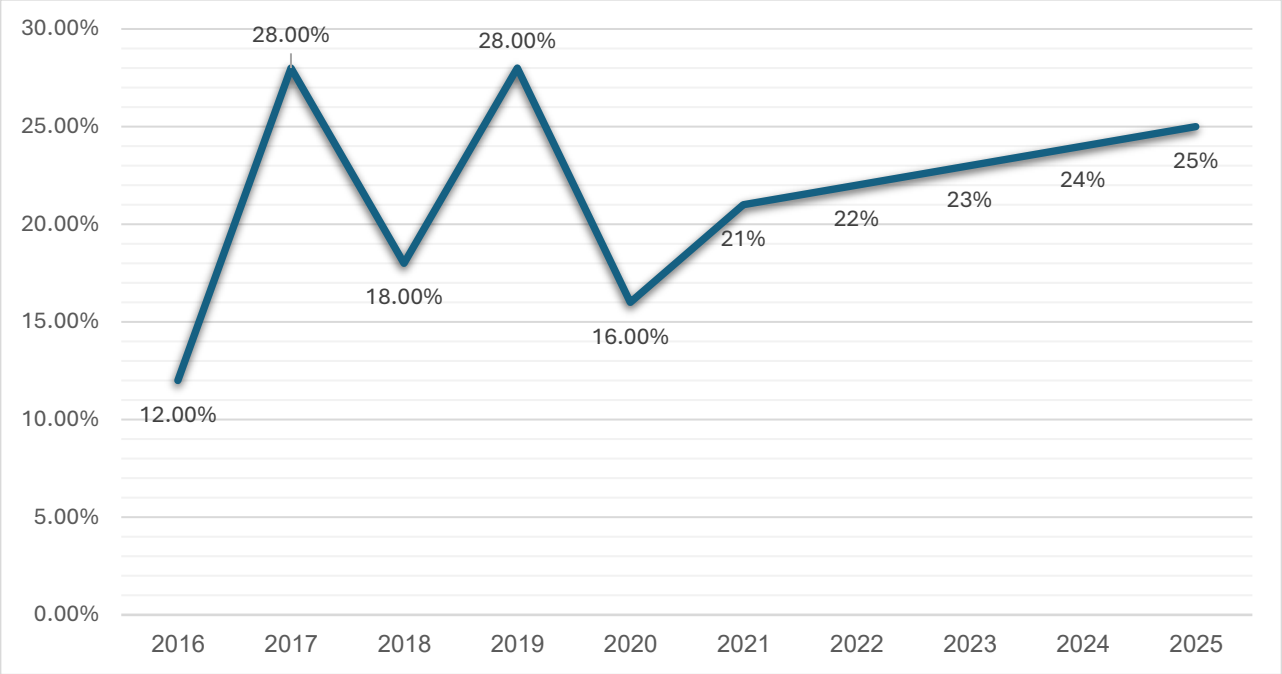

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025.، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يلاحظ من الشكل رقم (7) إن نسب الاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها في ارتفاع منذ عام 2021؛ بسبب توسع وإنشاء استثمارات لصناعات الألبان ومنتجاتها في الدولة خاصة بعد عام 2019، وقد بان الأثر الإيجابي في تقليص قيمة الفجوة الغذائية في الســـنوات اللاحقة كما هو موضـح في الشـكل رقم (4)، وهذا يدل على أن المنتجات والمحاصـيل إلى تنخفض فيها نسـب الاكتفاء الذاتي من الممكن أن معالجتها عن طريق الاســـتثمارات والتوســـع في إنتاج هذه المنتجات أو المحاصـيل، فقد ارتفعت نسـبة الاكتفاء الذاتي من 12% في عام 2016 إلى حوالي 25% في عام 2025.

ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

توجد مجموعة من المؤشرات تقيس مدى قدرة الدول على توفير الغذاء بشكل آمن ومستدام لكافة السكان، وتعتمد هذه المؤشرات على مجموعة من الأدوات التي تستخدم لتحليل البيانات الخاصة بتوفير الغذاء وإمكانية الوصول إليه واستخدامه، بالإضافة إلى درجة استقرار البيئة الاقتصادية والأمنية، وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة مراكز متقدمة في هذه المؤشرات، على الرغم من محدودية الأراضي الزراعية والبيئة الصحراوية والاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية السلع والمنتجات الغذائية، ويرجع السبب في تصدر مراكز متقدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاهتمام على المدى الاستراتيجي لضمان مرونة تدفق السلع والمنتجات الغذائية في الأوقات العادية والأزمات.

أما أبرز مؤشرات قياس الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (4) وكما يلي:

جدول رقم (4)

مؤشرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	التعريف	الحالة	المصدر
مؤشر الأمن الغذائي العالمي لبسه	يقيس: توافر الغذاء، القدرة على تحمّل التكاليف، الجودة والسلامة، الاستدامة.	حوالى 76 نقطة من أصل 100 نقطة، يعتبر تصنيف متقدم عالميًا.	Global Food Security Index 2024
ترتيب الأمن الغذائي العالمي	ترتيب الدولة من حيث الأداء الغذائي	ضمن أفضل 25 دولة عالميًا (حوالي المرتبة 23)	Global Food Security Index 2025
مؤشر توافر الغذاء	يقيس: الإنتاج المحلي، الاستيراد، الإمدادات	مرتبة متقدمة عالميًا (ضمن أفضل 10 دول)	Global Food Security Index 2024
جودة وسلامة الغذاء	يقيس: معايير السلامة، الرقابة الصحية، جودة الغذاء	مرتبة متقدمة عالميًا (حوالي المركز 16 عالمياً)	Food and Agriculture Organization (FAO) 2024
استقرار الإمدادات الغذائية	يقيس: قدرة الدولة على مواجهة الأزمات وسلاسل الإمداد	مرتفع جدًا بفضل المخزون الاستراتيجي والبنية اللوجستية	UAE Food Security Office 2024

المؤشر	التعريف	الحالة	المصدر
معدل انعدام الأمن الغذائي	نسبة السكان الذين يعانون نقص الغذاء	منخفض جدًا مقارنة بالمعدلات العالمية	World Food Programme 2024
مؤشر الجوع العالمي(GHI)	يقيس: نقص التغذية، التقزيم، الهزال، وفيات الأطفال.	مستوى جوع منخفض جدًا (أقل من 5)	World Food Programme 2024
الاستدامة الزراعية	يقيس: القدرة على الإنتاج المحلي المستدام	محدودة نسبيًا مع توسع في الزراعة الذكية	Food and Agriculture Organization (FAO) 2023

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مؤشرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت درجات متقدمة في مؤشرات الأمن الغذائي، ويعد مؤشر (FSI) Global Food Security Index من أبرز المؤشرات التي تقيس مستويات الأمن الغذائي في دول العالم، والذي يقيس مجموعة من المؤشرات تشمل التوافر (Availability) أي كفاية المعروض من الغذاء على مستوى الدولة والمجتمع المحلي، ويقيس أيضا الوصول (Access) أي قدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء المغذي والكافي، ويقيس أيضا (Utilization) أي القدرة على الاستفادة الغذائية والصحية من الغذاء، وأخيرا يقيس الاستقرار (Stability) أي استمرار وتوفير الغذاء ودرجة تأثير الأزمات والكوارث البيئية.

رابعاً: سياسات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تهدف سياسات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق مكانة متقدمة في مستويات الأمن الغذائي القائم على الابتكار والتكنلوجيا، عن طريق مجموعة من الأدوات أبرزها تعزيز الإنتاج المحلي المستدام عن طريق منظومة وطنية تركز على الزراعة الذكية مثل الزراعة المائية والزراعة العامودية، كما تهدف إلى تنويع مصادر الاستيراد والحد من الهدر والفاقد والتأكد من سلامة الغذاء وتحقيق مستويات تغذية مرتفعة للمجتمع (بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port).

كما تهدف سياسات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستعداد للأزمات وحالات الطوارئ والتقلبات المناخية وضمان توفر الغذاء في كافة الحالات، ويعد الاستثمار والتصنيع المحلي وتوطين التقنيات الزراعية من أبرز الأساليب التي تدعم توجه تلك السياسات من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي (بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port).

يمكن إيضاح الأهداف الأساسية لمبادرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال النقاط التالية (منظمة الأغذية والزراعة 2023):

أ- بناء منظومة غذائية مستدامة والحرص على تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات الأمن الغذائي من خلال توفير غذاء آمن وله قيمة غذائية مرتفعة لجميع السكان في كافة الأوقات وخاصة في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية من طرق ونقل.

ب- تعزيز الإنتاج المحلي المستدام واتباع أساليب الزراعة الحديثة مثل الزراعة المائية والزراعة العامودية، والتي تتميز بإنتاج كميات أكبر وبموارد أقل من الأراضي والمياه خاصة أن هذه الأنواع من الزراعة تتناسب مع طبيعة البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ت- توظيف تقنيات الذكاء الصناعي والإنترنيت في رفع كفاءة العمليات الزراعية من بدء عملية الزراعة وصولاً إلى مرحلة الحصاد والتعليب والتغليف والنقل والوصول إلى المستهلك؛ مما يساعد في تقليل الفاقد والهدر ورفع الإنتاجية.

ث- تنوع مصادر التوريد عالمياً لكافة السلع الغذائية من خلال بناء شراكات تزيد من قدرة الدولة في مواجهة تقلبات الأسواق خلال الأزمات.

ج- اعتماد البحث والتطوير في مشاريع القطاع الزراعي واعتبار معيار الابتكار في تحديد توجه النشاط الزراعي عن طريق تشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية (AgriTech) مما يعزز من التحول إلى الاقتصاد المعرفي في إنتاج المحاصيل والمنتجات، ويعزز من تنافسية القطاع الزراعي.

ح- القيام بمراجعات وتقييمات مستمرة لدرجة تحقيق أهداف مبادرات الأمن الغذائي من استدامة الموارد المائية وكفاءة استخدام التكنولوجيا في عمليات الإنتاج وجذب الاستثمارات لصالح القطاع الزراعي.

أما مبادرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة فكما يلي:

1- مبادرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتمد منظمة الغذاء والزراعة العالمية معيار الحوكمة والقدرة المؤسسية Governance & Institutional Capacity لتحديد درجات الأمن الغذائي في دول العالم (The State of Food Security 2025) وهي مؤشرات تساعد على تحديد درجات الأمن الغذائي خاصة مع وجود أكثر من 3 مليار إنسان حول العالم يعانون من انخفاض درجات الأمن الغذائي (World Food Programme 2024)، وتتبع دولة الإمارات العربية المتحدة على منهج استراتيجي متكامل لدعم الأمن الغذائي، ومن أبرز المناهج المتبعة "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051"، والتي تهدف إلى منظومة شاملة للإنتاج الغذائي المستدام لسلة غذائية تتكون من 18 صنفاً رئيسياً (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 بوابة حكومة الإمارات، وتأخذ بنظر الاعتبار حجم الاستهلاك المحلي وحجم الإنتاج والتصنيع والاحتياج المحلي من الغذاء، وتتضمن الاستراتيجية 38 مبادرة قصيرة وطويلة الأجل تمتد لغاية عام 2051، وعلى شكل مراحل (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، بوابة حكومة الإمارات).

يمكن القول إن التوجهات الاســـتراتيجية للأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ بنظر الاعتبار تسـهيل تجارة الغذاء العالمية، بالإضـافة إلى تنوع مصـادر الاسـتيراد للحد من المخاطر الناتجة عن اعتماد مصــدر واحد للتوريد عن طريق وضــع خطط توريد بديلة بحد أدنى 3 إلى 5 مصـادر لكل سـلعة غذائية رئيسـية لتوفير درجات مرونة لسـلاسـل التوريد في مختلف الظروف (بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port).

تشــمل الأهداف الاســتراتيجية للأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من النقاط أبرزها الوصـول إلى قائمة أفضـل 10 دول عالمياً في مؤشـر الأمن الغذائي لبسـه، وتعزيز الإنتاج المحلي باسـتخدام الأسـاليب التكنولوجية الحديثة (AgriTech) والتي تشـمل تقنية دمج الابتكارات مثل الذكاء الصـناعي والانترنيت والطائرات المسـيرة في قطاع الزراعة بغرض زيادة الإنتاجية والاســتدامة وتحقيق كفاءة عالية للموارد الزراعية والمياه خاصــة في المناطق الصحراوية (وزارة الاقتصاد والسياحة AgriTeach 2025).

وعدم الابتكار، والذي يأخذ الاســتدامة بنظر الاعتبار عن طريق دعم البحث والتطوير في قطاع الزراعة والإنتاج وتحسـين الكفاءة والإنتاجية مثل اسـتخدام الاسـتزراع المائي كمصـدر مسـتدام للغذاء، وتشـمل الأهداف أيضـا توفير بيئة أعمال جيدة عن طريق تسـهيل الإجراءات والتمويل للنشاط الزراعي والغذائي وفرض سياسات ورسوم زراعية مناسبة كنوع من الدعم للإنتاج المحلي، والذي يشمل تشجيع استهلاك المنتجات الغذائية المحلي، الطازجة وتقليل الفاقد والهدر الغذائي وإنشاء وتوسيع بنوك الطعام على مستوى الدولة مع تعزيز السلامة الغذائية (هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية.

تسـعى سـياسـات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى سـهولة وصـول المزارعين إلى الشركات والمؤسسات التي تقدم التقنيات الحديثة، والتي تهدف إلى تحسين الإنتـاج الزراعي، ومن أبرز هـذه المبـادرات هو إطلاق مركز الابتكـار الغـذائي (Food Innovation Hub UAE) لدعم الابتكار (مبادرات محمد بن راشـد ال مكتوم العالمية Food Innovation Hub UAE).

2- دعم ومتابعة مبادرات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوجد في دول الإمارات العربية المتحدة إطار مؤسسي يختص بإدارة ملف الأمن الغذائي من خلال عدد من الجهات الحكومية المتخصــصـــة، أبرزها "مكتب الأمن الغذائي في دولة الإمـارات" التـابع لوزارة التغير المنـاخي والبيئـة، من ضـــمن المهـام المؤكـد هو متـابعـة "الاســتراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051" ومراقبة مســتويات المخزون الغذائي وتحليل المخاطر المحتملة على المستويات كافة، كما يتابع التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لكي تسـهم في تعزيز الجاهزية المحلية خلال الأزمات وخاصـة الأزمات الغذائية ضـمن خطط وطنية مدروسة.

يعتبر متابعة ومراقبة المخزون الاستراتيجي من أهم أساليب نجاح تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت الدولة على إنشاء بنية تحتية متطورة للمخزون الغذائي موزعة على مختلف إمارات الدولة لضمان سرعة وصول الإمدادات الغذائية، وتشمل مكونات المخزون مجموعة من السلع الغذائية الأساسية مثل محاصيل الحبوب وبشكل خاص القمح والأرز منتجات السكر والزيوت والمواد الغذائية طويلة الصلاحية ومنتجات تعد ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في حالات الطوارئ.

يعتبر استخدام الأنظمة الذكية التي تقوم بتتبع الكميات المخزنة من أهم التقنيات التي يتم استخدامها بالإضافة إلى أنظمة مراقبة تواريخ الصلاحية وتحليل معدلات الاستهلاك لتقليل الفاقد، ولا يمكن تجاهل الجهود المبذولة في دعم الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز سلاسل الإمداد، وشملت أيضا تطوير البنى التحتية اللوجستية من خلال تحديث الموانئ والمطارات وشبكات النقل لضمان سرعة الاستيراد والتوزيع وتقليل المخاطر المرتبطة بتعطل الإمدادات العالمية.

يتضح من ضرورة الإعداد اللازم لمواجهة الأزمات، وخلال أزمة كوفيد-19 تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الحفاظ على استقرار سلاسل الإمداد والتوزيع وتوفير السبع الغذائية؛ مما يدل على وجود منهج استباقي للعمل على الاستقرار والتخطيط على المدى الطويل، وهذا يدل أيضا على اتباع سياسات استقرار وتوازن تعمل على التكيف مع الأحداث والمتغيرات العالمية، كما تقوم وزارة الطاقة والبنية التحتية على إدارة منظومة نقل بري وبحري وجوي تضمن سهولة حركة جميع السلع، ومنها للسلع الغذائية؛ ولذلك تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مركز لوجستياً يستقبل أعداداً كبيرة من السفن وشاحنات النقل البري وطائرات الشحن الجوي مع وجود أنظمة ذكية تعمل على سهولة وانسيابية حركة النقل خاصة مع مشاريع الطرق والنقل المستمرة في كافة أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وكل ما سبق يسهم في تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي خاصة مع تأسيس مجلس الإمارات للتكامل اللوجستي المبني على التحول الرقمي والاستدامة (وزارة الطاقة والبنى التحتية 2025).

يعتبر وجود تشريعات تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ركيزة تدعم سياسات الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع وجود المناطق الحرة والتسهيلات الضريبية والدعم اللوجستي لسلاسل التوريد، فإن ذلك يعزز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية،

توجد مجموعة من المبادرات وبرامج التعاون بين الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين عن طريق نشر الوعي المجتمعي للحد من الهدر الغذائي مثل مبادرة "نعمة" والتي تهدف إلى إدارة أنظمة الغذاء وإعادة توظيف الفائض الغذائي في قطاعات التوزيع والضيافة (بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port).

خامساً: دور الاستثمار المحلي والأجنبي لتحقيق الأمن الغذائي وتحديات المستقبل

يمكن تقسيم الجهات المستثمرة في القطاع الزراعي إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

1- الجهات الحكومية والسيادية

تعتبر "القابضة ADQ" من أبرز الجهات الحكومية التي تستثمر في العديد من مشاريع الأغذية والزراعة، كما تمتلك حصصاً في شركات رئيسية مثل القاهرة، وتعتبر هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية (ADAFSA) من الجهات الحكومية التي تقدم الحوافز للمستثمرين لتطوير الزراعة المستدامة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما تقدم وزارة الصناعة والتكنلوجيا المتقدمة دعماً للمستثمرين عن طريق "العلامة الإماراتية المستدامة".

2- الشركات الزراعية المحلية والأجنبية (القطاع الخاص)

توجد مجموعة من الشركات المحلية والأجنبية، والتي تستثمر في مجال صناعات التغذية والزراعة، ومن أضخم هذه الشركات "شركة الظاهرة الزراعية" والتي تستثمر في مجال السلع الأساسية والأعلاف، وتمتلك مؤسسة "القابضة" جزء منها، وتستثمر هذه الشركة في أكثر من 20 دولة حول العالم، وتوجد شركات أخرى مثل "سلال" والتي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة المحلي ورفع مستويات الإنتاج، وشركة "Elite Ago Projects" المتخصصة في الزراعة الذكية والحلول المستدامة، وشركة "جنان" والتي تستثمر في الاستزراع والإنتاج الزراعي، وهناك شركات للزراعة العضوية مثل شركة "مدار للمزارع العضوية "والمتخصصة في الزراعة المائية والتقنية، كما توجد مبادرات للمشاريع الزراعية المنتجة مثل برنامج "مزارع دبي" والتي تقدم مجموعة من الخدمات والتسهيلات لدعم المزارعين (بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port).

يمكن القول إن خطة الجهات المستثمرة (حكومية وخاصة) في القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمحور حول تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال العمل على تقنيات زراعية حديثة بغرض زيادة الإنتاج المحلي وترشيد استهلاك الموارد كافة وخاصة المياه ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051) بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port)،. كما تعمل الشركات المستثمرة في القطاع الزراعي والتغذية على الوصول إلى نسبة ارتفاع 50% في حجم الإنتاج بحلول عام 2051 (المجلس العمال الأمريكي – الإماراتي 2024).

كما تستهدف خطة الشركات المستثمرة في القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية إلى التركيز على الزراعة التقنية، والتي تشمل الزراعة المائية والعمودية والمزارع الذكية التي تستخدم تقنيات الذكاء الصناعي والروبوتات والطائرات بدون طيار خاصة في البيوت

البلاســتيكية، بالإضــافة إلى مشــاريع بناء أكبر مزرعة عمودية في العالم في مدينة دبي بتكلفة تصل إلى 40 مليون دولار أمريكي (بوابة استثمر في دبي).

توجد مؤسسات وطنية مثل مصرف الإمارات للتنمية توفر برامج تمويل مخصصة للأمن الغذائي، وهي جزء من المبادرات الحكومية المعنية بتقديم حوافز اســتثمارية خاصــة للشركات الناشئة، وتسعى المبادرات الاستثمارية إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات الغذاء، أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية، فتعمل الدولة على استقطاب الشــركات العالمية خاصــة في المناطق الحرة؛ مما يعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز إقليمي في هذا المجال.

يمكن القول إن الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة لقطاع الزراعة والتغذية قد ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية خاصة بعد عام 2019، والجدول رقم (5) يوضح قيم تدفق الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة لقطاع الزراعة (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

جدول رقم (5)

قيم تدفق الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025.

السنة	قيم تدفقات الاستثمارات المحلية لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكى)	قيم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكى)
2016	0.28	12.64
2017	0.21	10.44
2018	0.21	9.7
2019	0.9	17.25
2020	0.98	21.81
2021	0.89	19.91
2022	0.92	19.34
2023	1	27.15
2024	1.01	28.44
2025	1.1	30.23

الأرقام تشمل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك ومنتجات الأغذية والمشروبات.

المصـــدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FDI، بيانات تم تجميعها من التقارير الاقتصـــادية ذات العلاقة في الدول العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

يلاحظ من الجدول رقم (5) إن قيم الاســتثمارات المحلية والاســتثمار الأجنبي المباشــر الموجهة لقطاع الزراعة والتغذية قد شـــهد ارتفاعاً كبيراً منذ عام 2019 بارتفاع في قيم التدفقات في الاســـتثمارات المحلية وصـــل إلى أكثر من 320% عن عام 2018 وارتفاع في قيم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر وصل إلى أكثر من 77% عن عام 2018، والشكل رقم (8) يوضح قيم تدفق الاســـتثمارات المحلية الموجه لقطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة (آخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (8)

قيم تدفق الاستثمارات المحلية الموجه لقطاع الزراعة (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025.

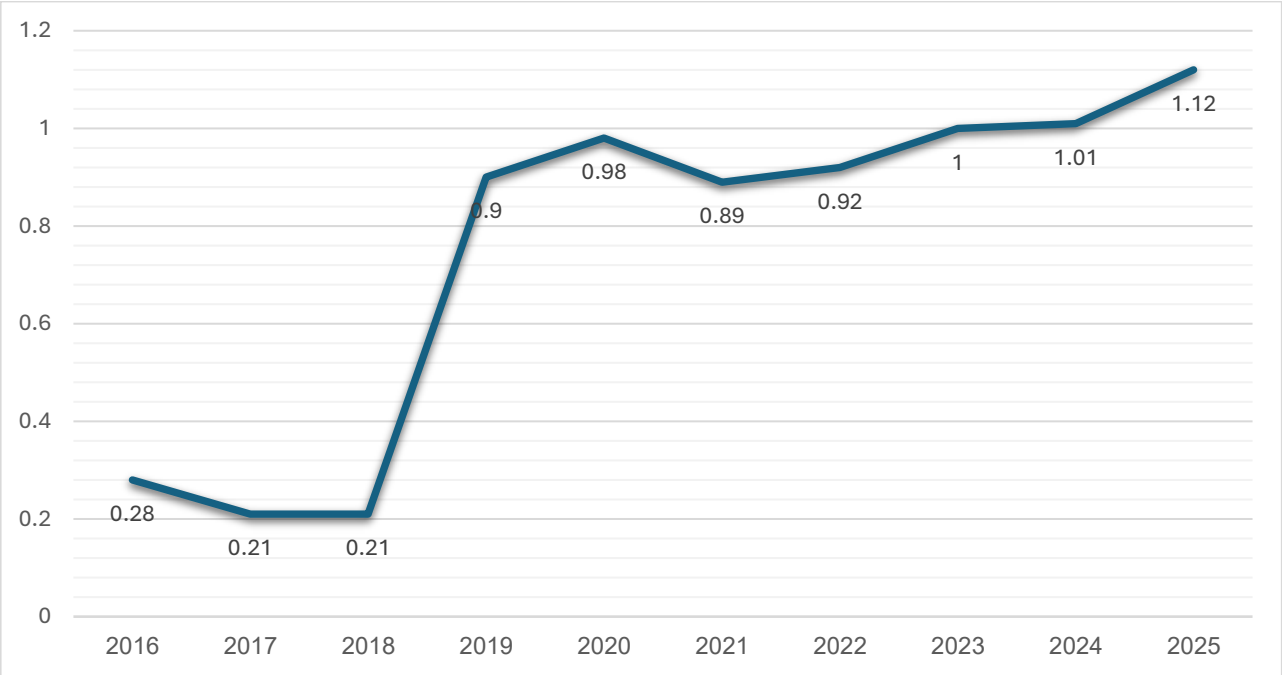

المصـــدر: التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد للأعوام 2017 - 2025.، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الســـنوي لأعوام 2017 2024، بيانات البنك الدولي 2026، بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAOالبيانات www.fao.org/faostat.

يلاحظ من الشـــكل رقم (8) إن قيم الاســـتثمارات المحلية في قطاع الزراعة قد ارتفعت بشـــكل كبير منذ عام 2019، ويعود الســـبب في ذلك إلى الســـياســـات الزراعية التي تدعم وتشـــجع الاســـتثمار في القطاع الزراعي؛ مما أدى إلى اهتمام المســـتثمرين المحليين في الاســـتثمار في القطاع الزراعي؛

أما قيم الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في قطاع الزراعة والأغذية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فســـنلاحظ أنها تأتي في المركز الأول من بين الدول العربية بحوالي 28.4 مليار دولار أمريكي بفارق كبير عن المركز الثاني الذي كان من نصيب جمهورية مصر العربية بواقع 16.2 مليار دولار أمريكي والمركز الثالث من نصيب المملكة العربية السعودية بواقع 9.6 مليار دولار أمريكي (منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة بيانات FDI)، والشـــكل رقم (9) يوضـــح قيم تدفق الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر الموجه لقطاع الزراعة والأغذية (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة (أخر 10 سنوات) وكما يلي:

شكل رقم (9)

قيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع الزراعة والتغذية (مليار دولار أمريكي) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016 -2025

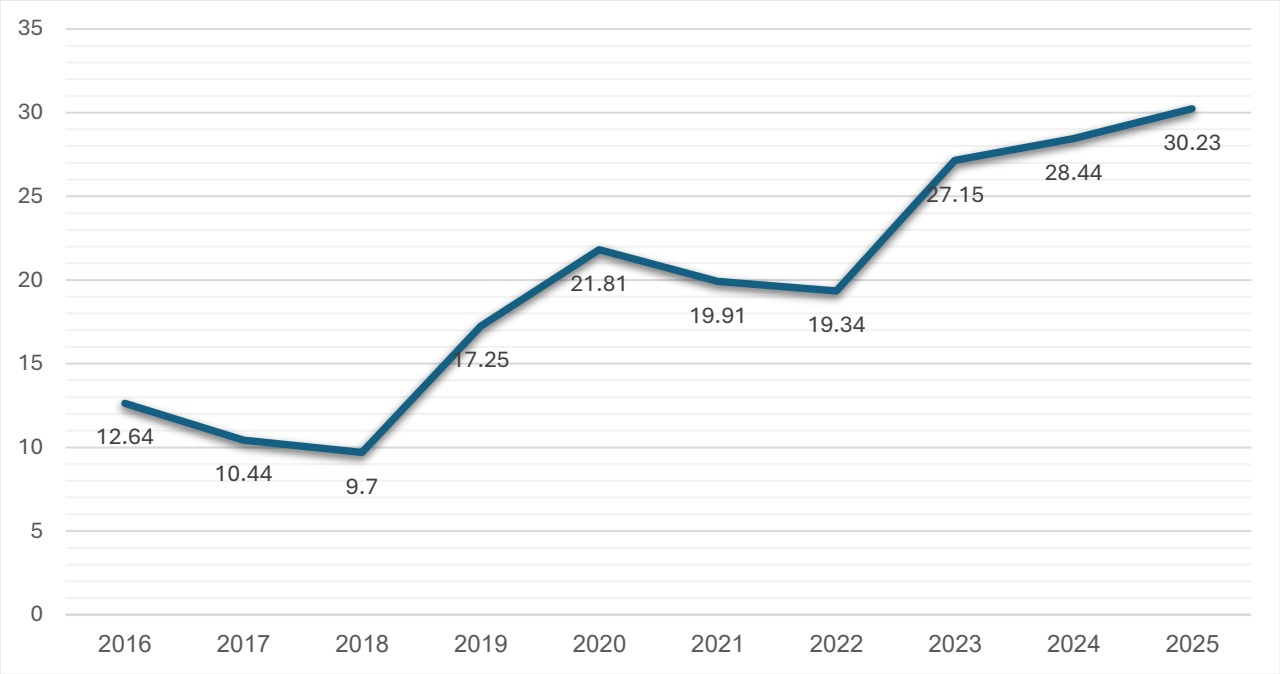

الأرقام تشمل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك ومنتجات الأغذية والمشروبات.

المصـــدر: بيانات تم تجميعها من التقارير الاقتصـــادية ذات العلاقة في الدول العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO البيانات .https: //www.fao.org/faostat/ar/#data/FDI

يلاحظ من الشكل رقم (9) إن قيم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر موجه لقطاع الزراعة والتغذية قد ارتفع بشـــكل كبير منذ عام 2020 ليصـــل إلى أكثر من 30 مليار دولار أمريكي، وهذا يدل إلى عنصر الجذب المرتفع للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة والتغذية؛ مما يعكس فعالية وكفاءة السـياسـات الزراعية التي يتم اتباعها، والتي تعد جزءاً من خطة زراعية اسـتراتيجية تمتد لغاية عام 2051.

يمكن للهيئات الاســتثمارية أن تجد فرصــاً كثيرة تحقق عوائد وأرباح مرتفعة، وتعزز من الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فكما تم بيانه ســابقاً توجد فجوة غذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر بحوالي 4.1 مليار دولار أمريكي ســنوياً، تشــمل ســلعاً ومنتجات غذائية يتم الحصـول عليها من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشـمل هذه الفجوة حوالي 1.83 مليار دولار أمريكي منتجات اللحوم، وتشـمل أيضـا حوالي 0.8 مليار دولار أمريكي محاصـيل الحبوب أغلبها من محصول القمح، بالإضافة إلى حوالي 0.5 مليار دولار أمريكي من سلعة الألبان ومشــتقاتها، لذلك توجد فرص اســتثمارية كبيرة يمكن تحقيقها من خلال الاســتثمار في مجال الثروة الحيوانية ومحاصــيل الحبوب وخاصــة القمح وكذلك صــناعة الألبان ومنتجاتها، وإذا ما تم ملاحظة نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل والمنتجات، فسيتم ملاحظة أن نسبة الاكتفاء الذاتي من منتجات اللحوم لم تتجاوز نســبة 21% ونســبة الاكتفاء الذاتي لمحاصــيل الحبوب لم تتجاوز 1% ونسبت الاكتفاء الذاتي لمنتجات الألبان لم تتجاوز 25%.

سادساً: التحديات والتوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يمكن القول إن هناك ســلعاً ومنتجات تنخفض فيها نســب الاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنظر إلى الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة أن نســب الاكتفاء الذاتي تنخفض في محاصـيل الحبوب وأبرزها القمح بنسـبة تصـل إلى حوالي 1% مما يشـكل أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك تســتدعي التوصــيات الاهتمام بوضـع خطط اسـتراتيجية على المسـتوى القريب والمتوسـط والبعيد لتركيز الاسـتثمارات المحلية والأجنبية ودعم القطاع الخاص لرفع نسـبة الاكتفاء الذاتي من محاصـيل الحبوب المهمة، والتي تعتبر الغذاء الأساسي لمعظم السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة مع وجود فجوة غـذائيـة لمحـاصــيـل الحبوب في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تُقـدر بحوالي 0.8 مليار دولار أمريكي، وتنخفض نســب الاكتفاء الذاتي في منتجات الزيوت والســكر بنســب أقل من 5% مما يجعلها من الســلع الغذائية والمنتجات التي تعتمد على الاســتيراد بشــكل كبير لتلبية احتياجات السوق المحلي.

كذلك من ضــمن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو انخفاض نسـبة الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم، والتي تصـل إلى حوالي 25%، وبالنظر إلى قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تقدر بحوالي 4.1 مليار دولار أمريكي نجد أن منتجات اللحوم تشـكل غالبية السـلع والمنتجات التي تشـكل الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي والتي تشــكل أكثر من 45% من قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك تســتدعي التوصــيات بوضــع خطط اســتراتيجية على المســتوى القريب والمتوســط والبعيد لتركيز الاســتثمارات المحلية والأجنبية والاهتمام بدعم القطاع الخاص لرفع نســبة الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم وتقليص الفجوة الغذائية.

من ضـــمن التحديات الأخرى التي تواجه الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو وجود فجوة غذائية لســـلعة الألبان ومنتجاتها، والتي تعد من أبرز مكونات التي تشـــكل الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة تصـــل إلى حوالي 0.5 مليار دولار أمريكي مما يجعلها تشـــكل حوالي 12% من إجمالي الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا يجعلها من ضـــمن التوصـــيات التي توصـــي بالتركيز على الاســـتثمارات المحلية والأجنبية لمنتجات الألبان ومشتقاتها.

توجد سلع ومنتجات ترتفع فيها نسب الاكتفاء ذاتي بنسب تصل إلى أكثر من 95% مثل منتجات الدواجن وبيض المائدة والتمور والتوصـــية هنا بضـــرورة اســـتمرار الاهتمام بدعم الاســـتثمارات المحلية والأجنبية لاســـتمرار تحقيق نســـب الاكتفاء الذاتي مرتفعة من هذه المنتجات، كما توجد منتجات أخرى تصـــل فيها نســـب الاكتفاء الذاتي إلى حوالي 50% مثل ســـلعة الأســـماك والخضروات، وتستدعي والتوصية بضرورة التركيز والاهتمام بتشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفع نســـب الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات خاصـــة مع وجود بنى تحتية وموارد من الممكن أن تســـاعد بشـــكل كبير في رفع نســـب الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات. أما تلك المنتجات التي تقل فيها نســـبة الاكتفاء الذاتي عن 25% مثل اللحوم الحمراء والزيوت والســـكر والحبوب فالتوصـــية هنا بذل جهود أكبر لرفع نســـبة الاكتفاء الذاتي من خلال الاســـتثمار في مشاريع جديدة تدعم الأمن الغذائي المستدام.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب والدوريات

1- التقرير السنوي، وزارة الاقتصاد والسياحة 2023)
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025، صندوق النقد العربي 2026.
3- صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023
4- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 2024، 2026.
5- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، بوابة حكومة الإمارات 2026.
6- وزارة التغير المناخي والبيئة. سلامة الأغذية في دولة الإمارات 2025.
7- وزارة التغير المناخي والبيئة .(2023) .الأمن الغذائي والتغير المناخي في الإمارات .
8- International Monetary Fund (IMF) (2024) United Arab Emirates: Country Economic Indicators – Value Added by Economic Activity. Washington، DC: IMF
9- World Bank (2024) Agriculture، forestry، and fishing، value added (% of GDP) – United Arab Emirates. Washington، DC: World Bank.
10-World food summit، FAO. Italy 13-17 November 1996.
11-The State of Food Security and Nutrition in the World، FAO 2025
12-The U.A.E.'s Food Security Vision: Innovation، Investment، and PARtnerships، us -uae business council 2024

ثانياً: المواقع الرسمية الإلكترونية.

1- الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة https://u.ae/ بوابة حكومة الإمارات UAE Government Port.
2- وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، https://moccae.gov.ae/ar/home
3- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 u.ae/ar/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/national-food-security-strategy-2051
4- هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية adafsa.gov.ae
5- البنك الدولي 2024 data.worldbank.org
6- United Nations،World Food Programme www.wfp.org
7- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير الأمن الغذائي www.weforum.org
8- منظمة الأغذية والزراعة، بيانات الأمن الغذائي العالمية www.fao.org/home/ar
9- وزارة الاقتصاد والسياحة (AgriTeach www.moet.gov.ae.
10-مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية Food Innovation Hub UAE www.almaktouminitiatives.org.
11-وزارة الطاقة والبنى التحتية www.moei.gov.ae
12-بوابة استثمر في دبي www.investindubai.gov.ae

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
www.aaaid.org | info@aaaid.org